دراسة حالة قانونية عابرة للحدود

كيف دعمت كاونسلو شركة سعودية في مطالبة تجارية ضد شركة أجنبية مقرها مملكة البحرين؟

من دراسة المستندات وبناء الاستراتيجية إلى دعم الممثل النظامي حتى صدور الحكم

إعداد ودراسة فريق **منصة كاونسلو**

بإشراف المحامي والمستشار القانوني عمر رياض بغدادي

مؤسس كاونسلو

Omar

نبذة عن القضية

طلبت شركة سعودية من كاونسلو دراسة نزاع تجاري عابر للحدود نشأ بينها وبين شركة أجنبية يقع مقرها في مملكة البحرين، وتقديم الرأي القانوني والاستراتيجي بشأن المطالبة، مع دعم الممثل النظامي للمدعية في البحرين خلال مراحل التقاضي.

كان النزاع متعلقًا بمستحقات مالية ناتجة عن تعامل تجاري شمل توريد وتأجير معدات للعمل في مشروع صناعي، وأظهر الملف وجود فواتير وأوامر شراء ومراسلات ومستندات مالية مرتبطة بالأعمال المنفذة والمبالغ التي تم سدادها وما بقي منها دون سداد.

ومنذ استلام الملف لم تتعامل كاونسلو معه كمطالبة مالية مجردة، بل كملف تجاري دولي يحتاج إلى إعادة بناء العلاقة التعاقدية، وربط المستندات ببعضها، وتحديد الرصيد المطالب به، ثم اختيار عناصر الإثبات التي ينبغي أن تتمحور حولها الاستراتيجية القضائية بالتعاون مع الممثل النظامي المحلي.

أولًا :المسألة القانونية

هل تملك الشركة السعودية من المستندات والأدلة ما يكفي لإثبات العلاقة التجارية، وتنفيذ التزاماتها، وتحديد الرصيد المستحق في ذمة الشركة الأجنبية، والحصول على حكم بإلزامها بالسداد أمام القضاء البحريني؟

وتفرع عن ذلك عدد من المسائل الأساسية:

- ما المستند الذي يثبت أصل العلاقة التجارية بين الطرفين؟
- هل تتكامل أوامر الشراء والفواتير والمراسلات لإثبات الأعمال المنفذة؟
- هل توجد مستندات صادرة عن الشركة الأجنبية تؤيد أصل التعامل أو الرصيد المستحق؟
- كيف يمكن فصل إجمالي التعامل عن الرصيد النهائي المطلوب الحكم به؟
- ما أثر عدم تقديم دفاع منتج أو منازعة فعالة في المستندات ضمن المواعيد الإجرائية؟
- كيف يمكن تنظيم ملف صادر عن شركة سعودية ليكون واضحًا وقابلًا للإثبات أمام محكمة في دولة أخرى؟

ثانيًا :القواعد والمبادئ الحاكمة

انطلقت الدراسة من قاعدة عملية مفادها أن نجاح المطالبة التجارية لا يقوم على إثبات وجود علاقة بين الطرفين فحسب، بل على إثبات مصدر الدين، وتنفيذ الالتزام المقابل، ومقدار الرصيد المتبقي، واستمرار هذا الرصيد دون سداد.

ولهذا تعاملت كاونسلو مع المستندات باعتبارها سلسلة إثبات مترابطة :الاتفاق أو التعامل يثبت مصدر العلاقة، وأوامر الشراء تحدد الأعمال المطلوبة، والفواتير تحدد قيمة التنفيذ، والمراسلات والمصادقات تدعم واقع التعامل، والمدفوعات تحدد ما تم الوفاء به، لينتهي التحليل إلى الرصيد النهائي محل المطالبة.

كما كان من المهم تقييم حجية المستندات الصادرة عن الطرف الآخر أو الموقعة منه، لأنها تحمل قيمة إثباتية أعلى من الاعتماد على مستندات منشأة من جانب المدعية وحدها، مع مراعاة القواعد الإجرائية والإثباتية المطبقة أمام القضاء البحريني.

ثالثًا :التطبيق والتحليل والاستراتيجية

1. إعادة بناء العلاقة التجارية

بدأت كاونسلو بإعادة ترتيب الوقائع والمستندات بحسب تسلسلها الزمني والمالي، بحيث يظهر للممثل النظامي وللمحكمة مسار واحد واضح :نشوء التعامل، صدور أوامر الشراء، تنفيذ الأعمال، إصدار الفواتير، السداد الجزئي، ثم بقاء رصيد لم يتم الوفاء به.

2. بناء المطالبة على الأدلة لا على الرواية

تم التركيز على المستندات التي نشأت أثناء التعامل التجاري نفسه، بدل أن تعتمد المطالبة على أقوال المدعية وحدها .وشمل ذلك أوامر الشراء والفواتير والمراسلات والمستندات المالية المرتبطة بالأعمال المنفذة والسداد، بما يسمح بإثبات كل مرحلة من مراحل المطالبة بمستند مستقل ومترابط مع غيره.

3. تحديد الرصيد المطالب به بدقة

من النقاط الأساسية في الاستراتيجية الفصل بين إجمالي حجم التعامل وبين المبلغ المتبقي محل الدعوى . لذلك جرى تحليل المدفوعات ومطابقتها بالفواتير وأوامر الشراء للوصول إلى رصيد محدد يمكن للمحكمة تتبع أساسه الحسابي والمستندي.

4. الاستفادة من المستندات الصادرة عن الطرف الآخر

أعطت كاونسلو أهمية خاصة لأي أمر شراء أو مصادقة أو مراسلة صادرة عن الشركة الأجنبية تتفق مع عناصر المطالبة، لأن مثل هذه المستندات تدعم الرواية التجارية من مصدر مستقل عن المدعية وتقلل مساحة المنازعة في أصل التعامل أو قيمته.

5. إدارة البعد العابر للحدود

كون المدعية شركة سعودية والمدعى عليها شركة أجنبية مقرها مملكة البحرين فرض على الملف بُعدًا إضافيًا :يجب أن تكون المستندات مرتبة ومفهومة وقابلة للاستخدام أمام القضاء البحريني، وأن تنسق الاستراتيجية مع الممثل النظامي المحلي الذي يتولى الإجراءات والمرافعة وفق القانون والإجراءات المطبقة في المملكة.

ومن هنا تم الفصل بوضوح بين دور كاونسلو في الدراسة والتحليل وبناء الاستراتيجية ودعم الملف، وبين دور الممثل النظامي في مباشرة الخصومة القضائية أمام المحكمة البحرينية، مع استمرار التنسيق بين الجانبين حتى صدور الحكم.

6. **التركيز على نقطة الحسم .**

لم يكن الهدف زيادة عدد الدفوع أو المستندات، بل جعل المحكمة أمام سؤال مالي وإثباتي واضح: هل يوجد مبلغ ثابت ومستحق في ذمة المدعى عليها لم يتم سداده؟ وعندما تم تنظيم العقد وأوامر الشراء والفواتير والمراسلات والمدفوعات حول هذا السؤال، أصبح الملف أكثر وضوحًا واتساقًا.

7. **التعاون مع الممثل النظامي للمدعية**

استمر عمل كاونسلو بالتعاون مع الممثل النظامي للمدعية في البحرين، وشمل تحليل المستندات، وتحديد عناصر الإثبات الأساسية، وترتيب الملف زمنيًا وماليًا، وتقييم نقاط القوة والضعف، وتحديد المستندات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية، ومراجعة منطق المطالبة وقيمتها، والحفاظ على استراتيجية موحدة خلال سير الدعوى.

رابعًا :النتيجة

بعد نظر الدعوى وفحص المستندات، انتهت المحكمة البحرينية إلى ثبوت أصل المطالبة في مواجهة الشركة الأجنبية المدعى عليها.

قضت المحكمة بإلزام المدعى عليها بأداء مبلغ 1.115.073 ريال سعودي أو ما يعادله بالدينار البحريني، مع فائدة تأخيرية بنسبة 2 %سنويًا من تاريخ رفع الدعوى وحتى السداد التام، إضافة إلى المصاريف وما قضى به الحكم من أتعاب ورسوم.

وبذلك انتقل الملف من نزاع تجاري عابر للحدود بين شركة سعودية وشركة أجنبية مقرها مملكة البحرين إلى مطالبة قضائية محددة العناصر انتهت بحكم لصالح المدعية.

القيمة التي قدمتها كاونسلو

تبرز هذه القضية منهجية كاونسلو في الملفات العابرة للحدود؛ فالقيمة لم تكن في مجرد حساب الرصيد أو قراءة المستندات، وإنما في تحويل مجموعة كبيرة من أوامر الشراء والفواتير والمراسلات والمدفوعات إلى ملف إثبات منظم، وتحديد استراتيجية يمكن للممثل النظامي المحلي البناء عليها أمام المحكمة.

- فهم العلاقة التجارية وإعادة بناء الوقائع.
- تحليل المستندات وربطها بمصدر الالتزام والرصيد.
- تمييز المستندات الحاسمة عن المستندات الثانوية.
- بناء استراتيجية مطالبة قابلة للعرض أمام قضاء أجنبي.
- التنسيق المستمر مع الممثل النظامي المحلي.
- متابعة الملف استراتيجيًا حتى صدور النتيجة القضائية.

الخلاصة

عندما طلبت الشركة السعودية رأي كاونسلو، لم يكن السؤال فقط عن قيمة المبلغ المستحق، بل عن كيفية تحويل تعامل تجاري عابر للحدود إلى ملف إثبات متماسك يستطيع الممثل النظامي تقديمه أمام القضاء في مملكة البحرين.

ومن خلال تحليل المستندات، وتحديد مركز المدعية، وتنظيم التسلسل المالي، واختيار الأدلة المنتجة، والتعاون الوثيق مع الممثل النظامي المحلي، تم الوصول إلى حكم لصالح المدعية بالمبلغ المستحق وما ترتب عليه من آثار مالية.

تحليل الملف •بناء الاستراتيجية •دعم الممثل النظامي •إدارة النزاعات العابرة للحدود

كاونسلو

نحو إدارة قانونية أكثر دقة للنزاعات التجارية العابرة للحدود